

قانون رقم ( ١٢ ) لسنة ١٩٨٥ م  
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم  
١٣ لسنة ١٩٨١ م بشأن اللجان الشعبية

مؤتمر الشعب العام ،،

تنفيذا لقرارات المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العادي الثالث لسنة ٩٤/٩٣ من وفاة الرسول الموافق ١٩٨٤ م التي صاغها الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية ( مؤتمر الشعب العام ) في دور انعقادها العادي العاشر في الفترة من ٥ الى ٩ جماد الآخر ١٣٩٤ من وفاة الرسول الموافق من ٢٦ فبراير الى ٢ مارس ١٩٨٥ م ،

وبعد الاطلاع على القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ م في شأن اللجان الشعبية وتعديلاته ،

وعلى القانون رقم ٣٩ لسنة ٧٥ م بشأن البلديات وتعديلاته ،  
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٣ م بشأن ضرائب الدخل ،

صيغ القانون الآتي

المادة الاولى

يستبدل بنص المادة ( الثالثة والخمسون ) من القانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ م في شأن اللجان الشعبية النص الآتي : -

« تمول ميزانية التحول لكل بلدية من مخصصات التحول في الخطة العامة ، وتمول ميزانيتها التسييرية ( الادارية ) من الموارد التالية :

أ ( المبالغ المتحصلة في نطاقها من :

- ١ - ضرائب الدخل بمختلف أنواعها بما في ذلك الضريبة على الاجور والمرتبات وما في حكمها المستحقة على العاملين بفروع الشركات والمنشآت .
- ٢ - ضريبة الدمغة .
- ٣ - ضريبة الملاهي .
- ٤ - الرسوم والغرامات والاتعاب التي يحصلها قطاع المدن .

- ٥ - رسوم خدمات النقل البرى والمواصلات بمختلف أنواعها .
- ٦ - رسوم خدمات المرافق البلدية .
- ٧ - رسوم خدمات الصحة .
- ٨ - رسوم خدمات الزراعة والغابات والبيطرة .
- ٩ - عوائد الاستثمارات التى تقوم بها البلدية طبقا للمادة الرابعة والخمسين من هذا القانون .
- ١٠ - فائض الميزانية للسنة المنتهية .
- ١١ - الإيرادات المحلية الأخرى .
- ويجوز عند الحاجة ان يتم التمويل جزئيا عن طريق القروض أو الاعانات وفقا لما تحدده اللجنة الشعبية العامة للخزانة .
- ب ( حصة البلدية من الموارد المالية التى تخص أكثر من بلدية وهى :
- ١ - ضريبة الدخل على الشركات التى يمتد نشاطها الى أكثر من بلدية .
- ٢ - الرسم الإضافى على الاستيراد بواقع ( ٥٪ ) من الضرائب الجمركية .
- وتحدد بقرار من اللجنة الشعبية العامة القواعد والاسس المتعلقة بتوزيع الموارد المشار اليها فى الفقرة ( ب ) من هذه المادة كما تتولى نفس الجهة توزيع تلك الموارد سنويا على البلديات على أن تستقطع نسبة ( ٢٠٪ ) من صافى هذه الموارد تضاف الى حصة البلدية التى تتم الجباية بدائرتها .
- ج ( تتولى اللجان الشعبية للبلديات كل فى دائرة اختصاصها جباية الموارد المالية المحددة بهذه المادة ، وعلى الجهات الممولة دفع المبالغ المستحقة عليها الى البلدية المختصة .

### المادة الثانية

- تلغى المادة الرابعة والعشرون من القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥ م بشأن البلديات كما يلغى كل حكم يخالف أحكام هذا القانون .

### المادة الثالثة

يعمل بهذا القانون اعتبارا من السنة المالية ١٩٨٦ م ، وينشر  
في الجريدة الرسمية .

مؤتمر الشعب العام

صدر في ١٣ رمضان ١٣٩٤ من وفاة الرسول  
الموافق ١ يونيو ١٩٨٥ ميلادي

Eastlaws.com